الأبعاد الإقتصادية للإنقلابات العسكرية فى غرب إفريقيا

د. عبد الماجد منصور عبد الماجد
خبير في النفط وإدارة وحوكمة الموارد

شهدت الثلاثة سنوات الأولى من هذا العقد ثمانية إنقلابات في القارة الإفريقية، ستة منها في منطقة غرب ووسط إفريقيا. وهي وفقا للترتيب الزمني، مالي وغينيا وبوركينا فاسو وتشاد والنيجر وأخيرا الجابون. وقد إستشرت "عدوى الإنقلابات العسكرية" في هذه المنطقة في أعقاب توجه المنطقة نحو التحول المدني الديمقراطي في العقد الماضي. فيا ترى ماهي الدوافع وراء هذا التحول المفاجئ في هذه المنطقة وهل هي ذات طابع سياسي أم إقتصادي إجتماعي أم الاثنين معا

بالرغم من التباين الكبير بين هذه البلدان من حيث السياقات الثقافية والإجتماعية والسياسة والإقتصادية، لكن ما يجمع هذه الدول هو الميراث الثقيل للإستعمار الفرنسي في صورته القديمة والذي تحول حديثا إلى إستعمار اقتصادي شبه كامل. بالإضافة للهشاشة الكبيرة في البنية المؤسسية للدولة والنزاعات المسلحة، فضلا عن أن معظمها تعاني من فقر مدقع وظروف إجتماعية سيئة وبطالة مع أنها تتمتع بثروات طبيعية هائلة مثل النفط والذهب واليورانيوم والألماس. ورغما عن ذلك فإن 11 دولة من أصل 16 دولة في غرب أفريقيا تعاني حاليا من ضائقة الديون المتراكمة. كما أنه وفقا لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة فإن أكثر من 25 مليون شخص في غرب أفريقيا لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية في عام 2022 - بزيادة قدرها 35% منذ عام 2020.

لكن السؤال الأكثر إلحاحا والذى عادة ما تتجاوزه معظم التقارير والدراسات ذات الصلة بهذا الموضوع هو، ما هى الدوافع والمحرّكات الاقتصادية للانقلابات العسكرية في منطقة غرب أفريقيا ؟، ولماذا تحظى هذه الإنقلابات بقدر كبير من التأييد والمؤازرة من الشعب على الرغم من أن كل الأنظمة الديمقراطية في هذه الدول تدعي أنها تحظى بثقة أغلبية الشعب. في تقديرى الإجابة على هذا السؤال مهمة للغاية لفهم الدوافع الإقتصادية

لهذه الإنقلابات من منظور رجل الشارع البسيط والذي يتأمل دوما في أن تأتي هذه الإنقلابات له بالحد الأدنى من العيش الكريم في بلدان تذهب معظم مواردها إلى الدول العظمى عبر شركاتها العالمية وما تبقى من فتات يذهب الى حسابات كبار المسؤولين في نفس هذه الدول. وقد أكد ذلك تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي نشر حديثا، حيث أكد أن "غياب النمو الإقتصادي الشامل" مسبّب أساسي للإنقلابات.

وأرى أن هذه المقدمة ضرورية لتحديد الأبعاد الإقتصادية للإنقلابات العسكرية في غرب إفريقيا، فعادة ما تتمخض الآثار لأي عملية كانت من الدوافع التى قادت إليها. إن الآثار الإقتصادية الناجمة عن الإنقلابات العسكرية في إفريقيا عديدة، وتأخذ أبعادًا مختلفة حسب طبيعة البلد وبنيتها الإجتماعية وتاريخها السياسي ومواردها الإقتصادية. وفي مجملها، فإن لها تداعيات سلبية على الإقتصادات على المستوى الوطني وتمتد هذه التداعيات إلى المستوى الإقليمي القاري ومنه إلى الإقتصاد العالمي. وحتى نتمكن من استقصاء البعد الإقتصادي المحلي (الوطني) للإنقلابات في منطقة غرب إفريقيا يجدر بنا أن ندرك السمات الجيوسياسية والديموغرافية لهذه المنطقة. حيث تتكون منطقة غرب إفريقيا من ستة عشر دولة تغطي مساحة إجمالية تبلغ حوالي 6.5 مليون كيلومتر مربع؛ ويبلغ إجمالي عدد سكانها حوالي 250 مليون نسمة، مما يعني أن متوسط الكثافة يبلغ 38 شخصًا فقط لكل كيلومتر مربع؛ وهو أقل بكثير من المتوسط الأوروبي أو الآسيوي. يحصل معظم سكان غرب أفريقيا على رزقهم من الزراعة البدائية والتعدين العشوائي. صادرات المنطقة قليلة ومعظمها تصدر خام: فالنفط هو مصدر الدخل لعدد من الدول؛ فيما يعتبر الكاكاو والذهب الفوسفات من الصادرات الرئيسية ؛ تعتمد مالي وبوركينا فاسو على محصول القطن؛ والنيجر لديها اليورانيوم. كما أن الألماس أحد الموارد الطبيعية المهمة في غرب إفريقيا والذي أدّى لكثير من الإضطرابات وتمويل الصراعات المسلحة في المنطقة. يتراوح معدل النمو الإقتصادي لمعظم الدول في المنطقة بين -1 في الحد الأدنى إلى 3.5 في الحد الأعلى ما عدا النيجر والتي وصل معدل النمو الإقتصادي فيها إلى حوالي 7.5 في العام 2022.

وعطفا على ما تقدم فإنه من الناحية النظرية نجد أن معظم الدراسات السياسية والإقتصادية للبلدان النامية تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الحكم العسكري والنمو الإقتصادي. فعلى سبيل المثال يرى كل من أوجيلفي وكاروس (2014) أن التفاوت في جودة المؤسسات هو المصدر الرئيسي للإختلافات في مستوى النمو الإقتصادي والرخاء بين الدول. فيما أشار أكاني (2007) في معرض شرحه لتأثير الأنظمة السياسية الحاكمة على إدارة الموارد الطبيعية إلى أنه عندما تحكم نخبة محدودة دولة ما، باستخدام قوة الجيش والسيطرة على الموارد الإقتصادية في المجتمع، فإن ذلك يؤدي إلى سوء استخدام المؤسسات السياسية لفرض المزيد من السيطرة على القرارات السياسية والإقتصادية في نفس الوقت. ونتيجة لذلك، فإن هذه المؤسسات السياسية تتحكم بشكل مباشر وغير مباشر في توزيع الموارد الإقتصادية والأداء الإقتصادي. وأن الإقتصاد ينمو وينتعش في ظل الأنظمة الديمقراطية حيث تكون المنافسة حرة ونزيهة وتدار الأنشطة الإقتصادية بشفافية عبر قوانين وسياسات وتشريعات يصادق عليها ممثلو الشعب في البرلمان وتشرف عليها أجهزة تنفيذية ورقابية مقتدرة ومسؤولة ومحاسبة أمام الرأي العام.

> "
>
> **بالرغم من التباين الكبير بين هذه البلدان من حيث السياقات الثقافية والإجتماعية والسياسة والإقتصادية، لكن ما يجمع هذه الدول هو الميراث الثقيل للإستعمار الفرنسي في صورته القديمة والذي تحول حديثاً إلى إستعمار اقتصادي شبه كامل.**

ولكن من الناحية العملية وإذا ما ألقينا نظرة متفحصة على الأنظمة السياسية في الست دول التي حدثت فيها هذه الإنقلابات نجد أن الواقع مختلف تماماً. فما يسمى بالأنظمة السياسية الديمقراطية التي تم الإنقلاب عليها هي أنظمة ذات طبيعة أسرية أو أحادية (نظام الحزب الواحد) تبقى في السلطة لفترات متطاولة وتستمد مشروعيتها من تعديل الدساتير والقوانين. وهي في الغالب أنظمة منزوعة الأسنان ومسلوبة الإرادة تدين بالولاء لأولياء نعمتها من المستعمرين الجدد وتغدق عليهم العطايا من موارد شعوبها بثمن بخس، ولا أدل على ذلك من سعر صادرات اليورانيوم من النيجر لفرنسا والذي يمثل أقل من 1% من السعر العالمي. وبما أن النيجر ثاني أكبر مصدر لليورانيوم للإتحاد الأوربى في العام 2022، فانه في حال نفذت النيجر تهديدها بوقف تصدير اليورانيوم لفرنسا فربما تتحول النيجر إلى ساحة صراع دولي لما يلعبه اليورانيوم من دور محوري في تغليب كفة أحد الفريقين الدوليين المتنافسين في صراع النفوذ وحروب المستقبل.

وإذا ما أمعنا النظر في البنية السياسية لهذه الدول وطبيعة الأنظمة الحاكمة فيها سنجد مفارقة كبيرة بين ما يسمى نظريا بالحكم الديمقراطي وواقع الممارسة السياسية. فعلى سبيل المثال في سبتمبر 2021، أطاح قائد القوات الخاصة في غينيا الكولونيل مامادو دومبيا بالرئيس ألفا كوندي، وقبلها بعام عدل كوندي الدستور لتغيير القواعد التي تمنعه من الترشح لفترة ثالثة، الأمر الذي أدى لأعمال شغب واسعة النطاق. وأصبح دومبيا

رئيسا مؤقتا وتعهد بإجراء إنتخابات ديمقراطية في غضون ثلاثة أعوام. أيضا في يوليو 2023، إنقلب الحرس الرئاسي في النيجر على الرئيس محمد بازوم والذي جاء بإنتخابات مشكوك في نزاهتها عبر رافعة فرنسية لا تتسق نتائجها حتى مع دموغرافيا النيجر الذي لا تمثل فيه إثنية محمد بازوم أكثر من 10% من السكان. وفي أغسطس 2023، أعلنت مجموعة من كبار ضباط الجيش في الغابون الإستيلاء على السلطة وإلغاء نتائج الإنتخابات بعد إعلان فوز الرئيس علي بونغو بفترة رئاسة ثالثة. تجدر الإشارة إن هذا الإنقلاب أنهى حكم سلالة بونغو التي حكمت الغابون منذ العام 1967 حتى العام 2023. وقد لا يتسع المقال لذكر تجارب الثلاثة دول الأخرى ولكنها ليس ببعيدة عن هذه الأمثلة.

ومع أنه من المبكر جداً الجزم بأن تحسناً قد يطرأ على الأوضاع الإقتصادية في هذه الدول ولكن حالة الرضى الشعبي الواسعة عنها تعكس خيبة الأمل من أداء الحكومات المنتخبة ديمقراطياً. وما جاء على ألسنة قادة هذه الإنقلابات من تأكيد على العمل الجاد لتحقيق العيش الكريم لشعوبهم وإنقاذ بلادهم من تعاون الفاسدين مع الدول العظمى التي تنهب مواردهم، وحالة السخط والتوتر والهستريا التي انتابت المتنافسين الدوليين على موارد هذه الدول وعلى رأسهم فرنسا ربما تشير إلى أنه من الممكن ان يحدث تحسناً إقتصادياً في هذه الدول إذا ما طبقت نموذجاً إقتصادياً وطنياً يحكم سيطرتها على مواردها داخلياً وينفتح على العالم إستثماراً وتطويراً لهذه الموارد عبر صيغة عادلة ومرضية لا تتجاوز حدود السيادة الوطنية لهذه الدول. الأمر الأكثر أهمية هو أن يسعى قادة هذه الإنقلابات بجد إلى ان تنتقل السلطة إلى الشعب عبر ممثليه في المجالس التشريعية المحلية والإتحادية والأجهزة السيادية والتنفيذية. نعم هذه المهمة تبدو عسيرة للغاية لعدة أسباب منها الفقر وضعف التعليم وغياب المشاركة السياسية الحقيقية لفترات متطاولة. وإن كان كل ذلك من الممكن معالجته تدريجياً، إلا أن التدخلات الإقليمية والدولية في الشئون الداخلية لهذه الدول بإشعال الحروب ودعم حركات التمرد بدعوى تحقيق الديمقراطية من أجل الإستئثار بموارد هذه الدول يظل هو الخطر الأكبر على إنجاز هذه المهمة.

أما على المستوى الإقليمى فإن الإنقلابات العسكرية في منطقة غرب إفريقيا لها تداعيات متفاوتة سلباً وإيجاباً على التنمية الإقتصادية في القارة الإفريقية. أهمها هو تعليق العضوية في المؤسسات الإقليمية وفرض العقوبات الإقتصادية على هذه الدول حيث عادة ما يفرض الإتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية في القارة عقوبات سياسية واقتصادية على تلك الدول. وفي هذا الإطار، تم تعليق عضوية كل من مالي وغينيا والنيجر في الاتحاد الإفريقى والمجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) بعد الإنقلابات التي حدثت فيها خلال العامين الماضيين. كما تم فرض عقوبات على هذه الدول وصلت إلى التهديد بشن الحرب كما هو الحال في النيجر. وتنتج عن ذلك حالة من الشك وعدم اليقين بشأن الأوضاع الإقتصادية في هذه الدول، كما أنها تؤثر سلباً على خطط وأهداف إستكمال مراحل التكامل الإقتصادي الإفريقي. لكن بالمقابل ربما تبرز منظومات تعاون إقتصادية جديدة بين هذه الدول تقوم على التكامل الإقتصادي وتبادل السلع والخدمات وبناء مناطق حرة للتبادل التجاري وفق نموذج إقتصادى يقوم على التحرر من الوصاية الدولية ويحترم السيادة الوطنية. وإن كان النصف الثاني من القرن الماضي قد شهد " حقبة التحرر السياسي" في إفريقيا التي قادها زعماء شرق ووسط إفريقيا، يمكننا القول إن " حقبة التحرر الإقتصادي" قد بدأت تتشكل فعلياً وربما تشهد السنوات القادمة تحولات كبرى في إفريقيا تقودها منطقة غرب ووسط إفريقيا.

> **وقد أكد تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي نشر حديثاً، أن "غياب النمو الإقتصادي الشامل" مسبب أساسي لهذه الإنقلابات**

في ظل التحولات العالمية الكبرى التي يشهدها العالم وعلى رأسها التغيير المناخي وأزمة الطاقة وشح الغذاء وبروز القطب الشرقي من جديد، وذلك بعد عقود من هيمنة القطب الواحد، ربما تتجاوز الآثار الإقتصادية للإنقلابات العسكرية في غرب إفريقيا المستويين الداخلي والإقليمي، لتمتد إلى الساحة الدولية، وهو ما يتضح من خلال التنافس الدولي المحتدم بين الولايات المتحدة

> **إن الآثار الإقتصادية الناجمة عن الإنقلابات العسكرية في إفريقيا عديدة، وتأخذ أبعاداً مختلفة حسب طبيعة البلد وبنيتها الإجتماعية وتاريخها السياسي ومواردها الإقتصادية. وفي مجملها، فإن لها تداعيات سلبية على الإقتصادات على المستوى الوطني وتمتد هذه التداعيات إلى المستوى الإقليمي القاري ومنه إلى الإقتصاد العالمي.**

والغرب وخاصة فرنسا من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، حول النفوذ في إفريقيا بصورة عامة ومنطقة غرب إفريقيا على وجه الخصوص، لما تتميز به من موقع جيوسياسي مهم بالإضافة إلى تمتعها بموارد طبيعية كبيرة ومتنوعة. هنالك عامل آخر مهم وهو مصالح الثروات التي تديرها الدول العظمى عبر شركاتها العالمية العاملة في البترول أو الكشف عن معادن مثل الذهب واليورانيوم والألماس. فمثلا فقد تمدد النفوذ الصيني في جمهورية غينيا بصورة واسعة، حيث تشارك نحو 14 شركة صينية خاصة وأخرى حكومية في أعمال إستخراج وتصنيع البوكسيت. حيث تحصل الصين على 50% من واردات البوكسيت من غينيا بما يُقدر بحوالي 53 مليون طن في عام 2020. تجدر الإشارة إلى أن الصين هي أكبر منتج ومستهلك للألمنيوم في العالم. وبالمقابل فإن فرنسا تحصل على أكثر من 80% من صادرات اليورانيوم في النيجر، حيث يتم أستخدامه في تشغيل أكثر من 35% من السعة الكلية للمفاعلات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية. عليه وفي ظل تمدد النفوذ الصيني والروسي وحالة الغموض التي تكتنف مستقبل وجود فرنسا في المنطقة ربما يتسبب ذلك في شن حرب واسعة أو فرض حصار إقتصادي على هذه الدول عبر المنظمات الدولية والإقليمية أو حصار أحادي كما حدث في السودان اواخر القرن الماضي حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حصارا احاديا خانقا على السودان منذ العام 1997 وحتى الآن بسبب تبنيه مشروعاً وطنياً مستقلاً عن الهيمنة الدولية.

تجارياً، فإن الإضطرابات الناجمة عن هذه الإنقلابات ربما تؤدي لإرتفاع الأسعار العالمية للسلع الإستراتيجية والمواد الخام والمعادن والمحاصيل الزراعية مثل الكاكاو الذي تنتج منطقة غرب إفريقيا – لوحدها – أكثر من 70% من إنتاج إفريقيا. ربما يبدو أثراً سلبياً على الإقتصاد العالمي لكنه بالمقابل يعتبر أثراً إيجابياً على هذه الدول. فمثلا غينيا في أعقاب الإنقلاب في مايو 2021 تمكنت من زيادة عائداتها من البوكسيت بنسبة 40% بسبب إرتفاع أسعاره عالمياً. وكذلك فقد تمكنت النيجر من بيع صادراتها من اليورانيوم بصورة غير مسبوقة وبالسعر العالمي بعد تولي الحكومة التنفيذية الجديدة زمام الأمور. وقد أشار الكاتب المصري عبد الفتاح ماضي (2023) في مقاله لصحيفة العربي الجديد بعنوان "إنقلابات إفريقيا والأسئلة الغائبة في التقارير الأممية" إلى أن تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وبالرغم من أنه طرح أربعة أسئلة بحثية رئيسية، إلا أنه غض الطرف عن أسئلة أخرى في غاية الأهمية كان تناولها سيجعل التقرير شاملاً ودقيقاً. ففي معرض حديثه عن "لعنة الموارد" في إفريقيا التي أشار إليها التقرير تسائل الكاتب "ألا تستحقّ العلاقات الإقتصادية غير المتوازنة بين دول إفريقيا والدول التي كانت تستعمرها في السابق إهتماما أكبر؟ ولماذا التركيز على دور المؤسّسات الإفريقية في التنمية، بينما لا يُطلب من الدول الكبرى والمؤسّسات المالية الدولية تعديل سياساتها لتكون أكثر إنصافا؟ وأنا بدوري أتسائل ايضاً هل سقطت هذه الأسئلة سهواً من تقارير بهذه المهنية وصادرة عن منظمات دولية راسخة ؟. وبعيداً عن نظرية المؤامرة فقد بحثت في أدبيات لعنة الموارد أثناء دراستي لآثار الطفرة النفطية في السودان على النمو الإقتصادي فلم أجد إهتماماً يذكر بتأثير التدخلات الدولية والإقليمية الكثيفة في الشئون الداخلية لهذه الدول في استغلال مواردها الطبيعية بالصورة المثلى على الرغم من تأثيرها الكبير والذي تجلى في الأثر الكبير للحصار الأمريكي على عدد من الدول الإفريقية لاسيما السودان.

"

تجارياً، فإن الإضطرابات الناجمة عن هذه الإنقلابات ربما تؤدي لإرتفاع الأسعار العالمية للسلع الإستراتيجية والمواد الخام والمعادن المحاصيل الزراعية مثل الكاكاو الذي تنتج منطقة غرب إفريقيا – لوحدها – أكثر من ٧٠% من إنتاج إفريقيا.

ختاماً، يمكن القول إن الآثار الإقتصادية للإنقلابات العسكرية في إفريقيا لها آثار ثلاثية الأبعاد تتجاوز المستوى المحلي إلى المستوى القاري لتؤثر على الإقتصاد العالمي.

محلياً، فإن إنهاء حقبة الحكم – الديمقراطي المدعى – المتطاول لنخب محددة لها إرتباطات مشبوهة مع الدول الرائدة في الإستعمار الحديث قد يحقق قدراً من الإستقلال الإقتصادي لهذه الدول يمكنها من تحسين أوضاع شعوبها خلال الفترات الإنتقالية إذا ما كانت حريصة على تحول ديمقراطي حقيقي برضى شعبي واسع. فيما يظل خطر الإنفراد بالسلطة وعدم ردها للشعب والوقوع في براثن الفساد والمحسوبية قائماً.

إقليمياً، فإن المؤسسات الإفريقية الحالية ستظل مغلولة اليد عن تقديم أي مبادرات تعاون إقتصادي طالما أنها لا تمتلك قرارها. وعليه فإن نشوء منظومات تعاون إقتصادي جديدة في منطقة غرب إفريقيا ربما يمثل ضربة البداية لـ "حقبة التحرر الإقتصادي" في إفريقيا. أمّا البعد العالمي فإنه سيتمثل في تأثير إرتفاع المواد الخام والمعادن والمحاصيل الزراعية؛ وهو ما قد يعرض عدد من الإقتصادات الكبرى لهزات إقتصادية، لكن تظل ردة فعل هذه الدول غير معروفة لكنها حتماً ستكون عنيفة في ظل فقدانها لنفوذ متطاول في المنطقة. ولكن يبقى إتساع دائرة التحرر الإقتصادي مقروناً بإنشاء تكتلات إقتصادية جديدة منفتحة على العالم وفق مصالح شعوبها دونما التفريط في سيادتها هو السبيل الوحيد لتحقيق الرفاه الإقتصادي للشعوب الإفريقية.